

دلالة القراءات القرآنية على بعض الظواهر الصرفية

د . أبوشعفة محمّد العصلب ، جامعة المرقب

المُقدِّمة:

اللغة العربية النموذجية أو الأدبية أو الموحدة هي التي نطالعها حيّةً في النص القرآني الخالد، وفي شعر العرب وخُطبهم وحكمهم وأمثالهم، وهذه اللغة لها لهجات متعددة وبينها خلاقات في مستويات اللغة جميعها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وهذا الخلاف دلّت عليه هذه اللغة في هذه المستويات بشكلٍ قاطعٍ أثبتته القراءات القرآنية المتصلة السند، دلّت عليه أيضاً كُتُب اللغة والقراءات والتفسير والمؤلفات النحوية وغيرها، وقد ورد في مصنّفات أهل اللغة والنحاة أنماطاً متعددة ومختلفة للخلاف بين اللهجات العربية في كل مستويات اللغة.

والخلاف اللهجي عند العرب في المستوى الصرفي ظاهر ولا يحتاج إلى إثبات بالأدلة القاطعة، وأريد أن أفف هنا عند ظاهرة متميزة تظهر في أثناء الاطلاع على القراءات القرآنية في مصادرها الموثقة، وهذه الظاهرة هي: التبادل في الموقع بين المشتقات، وهي ظاهرة لم يشر إليها النحاة، ولم يقوموا بدراستها، وهي تتمثل أيضاً في: التبادل في الموقع بين المفرد والجمع، وهي ظاهرة حكم عليها كلٌّ من سيوييه والمبرد بأنها ظاهرة خاصّة بضرورة الشعر، مع أنّها قد وردت في قراءات الفراء العشرة، وفي عدد كثير من الآيات القرآنية.

ولذلك سأقوم بذكر بعض القراءات القرآنية التي تدل على اختلاف بعض اللهجات العربية في المستوى الصرفي.

1- التبادل الموقعي بين المشتقات:

أ- بين اسم الفاعل والفعل الماضي والمضارع:

هذه الظاهرة وُجِدَت ممثلة في عددٍ من القراءات القرآنية المتواترة والمروية عن القراء العشرة، ولا نجد لذلك صدى فيما رُوي عن العرب من منثورٍ أو منظومٍ في المؤلفات النحوية وعند أهل اللغة، لذلك نجد النحاة قد أهملوا الحديث عنها في مصنفاتهم، قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ يَئُشَأُ يَذُهِبَكُمُ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ)⁽¹⁾. وقال تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ)⁽²⁾.

قرأ حمزة والكسائي وخلف في الآيتين ((خَالِقٍ)) بألفٍ بعد الخاء وكسر اللام على صيغة اسم الفاعل، وقرأها بقية القراء العشرة بصيغة الفعل الماضي⁽³⁾.

وقال تعالى: (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا)⁽⁴⁾.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف من أهل الكوفة بالفعل الماضي ((جَعَلَ))، وقرأها بقية القراء العشرة ((جَاعِلٍ)) بصيغة اسم الفاعل⁽⁵⁾، وغيرها

1- سورة إبراهيم، الآية (20،19).

2- سورة النور، الآية (45).

3- انظر: النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، ج2، ص298، حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطابع الشروق، بيروت، ط1، 1974م، ص376، 502.

4- سورة الأنعام، الآية (96).

5- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص260، حجة القراءات، ص262.

دلالة القراءات القرآنية على بعض الظواهر الصرفية ، د . أبو شعفة محمد العصلب

من القراءات القرآنية التي جاءت بالتبادل الموقعي بين اسم الفاعل والفعل الماضي.

وما نلاحظه في هذه الآيات، أنّ الحدث أو الفعل فيها قد تمّ وانقضى زمنه وانقطع، وهذا ما يتصل بقدرة الله على الخلق والإبداع، وهكذا نرى أنّ الآيات التي فُرئت بالفعل الماضي وباسم الفاعل من قبل القراء العشرة الزمن فيها قد انقضى وقوعه، وتمّ حدوثه منذ زمن بعيد، وذلك يؤكد أن اسم الفاعل في هذه القراءات يدل من خلال الأسلوب على الزمن الماضي من خلال القرائن المعنوية وحلولة محل الفعل الماضي وبالعكس.

قال تعالى: (مَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَىٰ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ)⁽¹⁾.

هذه الآية وردت في القرآن الكريم مرتين، وقد قرأها حمزة الكوفي وحده في الموضوعين ((تَهْدِي)) بصيغة الفعل المضارع، وقرأها بقية القراء العشرة ((بِهَادِي)) بصيغة اسم الفاعل المقرون بالباء الدالة على توكيد النفي⁽²⁾.

ويراد من هذه الآية أنّ الحدث متجدد، ولا يكون الزمن انقضى وانقطع، فالنفي فيها عام يشمل الأزمنة جميعاً، وأنّ (ما) الداخلة على الأسماء تدل على النفي في الحال، وإن كان هذا الحال يدل على الاستمرار كما في هذه الآية في قراءة حمزة، ولذلك ليس من المستغرب أن يتبادل الفعل المضارع واسم الفاعل في هذه الآية، وأن يحلّ أحدهما محل الآخر ومكانه، إضافةً إلى ذلك أنّ اسم الفاعل يدل على زمن غير محدد إلاّ من خلال التركيب، والفعل المضارع يدل على الحال أو الاستقبال، إلاّ إذا وجدت قرينة تقلب معناه إلى الماضي.

ب- بين اسم الفاعل وصيغة (فعل):

1- سورة النحل، الآية (81)، سورة الروم، الآية (53).

2- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص339، حجة القراءات، ص537، 561.

صيغة (فَعِل) في العربية من الصيغ المتعددة المعنى، فهي تدل على نوعين من الاشتقاق:

1- على المبالغة في اتصاف الفاعل بالحدث نحو: زيد حذر، أي لا يؤخذ على حين غرة.

2- على الصفة المركبة أو الصفة المشبهة نحو: زيد فكّه الحديث.

وهذه الصفة قد تأتي دالة على اسم الفاعل عند اشتقاقه من الفعل اللازم المكسور العين نحو: طَمِعَ، بَخِلَ، حَذِرَ، ويقول النحاة: إنَّ اشتقاق اسم الفاعل من مثل هذا الفعل اللازم المكسور العين والداال على الأعراس على وزن (فاعل) وهو اشتقاق نادر غير قياسي، وقياسه في هذه الحالة أن يكون على وزن (فَعِل) بكسر العين، وقد دلت القراءات القرآنية على أن اسم الفاعل يأتي على صيغة أو وزن (فاعل) من الفعل اللازم المكسور العين الداال على الأعراس، وصيغة (فَعِل) تدل في هذه الحالة على اسم الفاعل أيضاً. وما نستطيع أن نصل إليه أن الفعل اللازم مكسور العين يصاغ منه اسم الفاعل من الأعراس على وزن (فاعل) دون أن نحكم على هذا الاشتقاق أو البناء بأنه نادر غير قياسي.

وما نذكره في هذا المقام قد دلت عليه القراءات القرآنية المتواترة وما نقل عن النحاة القدامى، وهم قرءاء

مجيدون أمثال أبي عمرو بن العلاء والكسائي والفرء نحو قوله تعالى: (فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ وَإِنَّهُمْ لَنَا لِعَائِلُونَ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَادِرُونَ)⁽¹⁾.

قرأ أبو عمرو بن العلاء وابن كثير وأبو جعفر ونافع ويعقوب ((حَذِرُونَ)) بغير ألف على وزن (فَعِل)، وقرأها ابن ذكوان عن ابن عامر

1- سورة الشعراء، الآيتان (53،54).

2- انظر: النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 335، حجة القراءات، ص 517،518.

دلالة القراءات القرآنية على بعض الظواهر الصرفية ، د . أبوشعفة محمّد العصلب

وأهل الكوفة ((حَاذِرُونَ)) بالألف على وزن (فاعل)، وروى ابن هشام عن ابن عامر الوجهين.⁽¹⁾

وذكر صاحب (حجة القراءات) أنّ أصل هذين الاشتقاقين واحد عند الكسائي، فأصلهما واحد من الحذر، ولكن العرب تقول: هو حاذر وحذر، أي قد أخذ حذره.

وحاول أهل اللغة وأصحاب المعاجم جاهدين أن يفصلوا بين الدلالة اللغوية لكل من صيغتي (فاعل وفعل) عندما يشتقان من فعل واحد لازم مكسور العين، بل تجاوزوا الحدّ عندما افترضوا أنّ معنى الصيغتين متناقض ومتضاد نحو: حاذر اسم فاعل من (حذر) تعني المتأهب المتيقظ، و(حذر) على وزن (فعل)، تعني الخائف.⁽²⁾

ونرى أنّ معنى الآية هنا لا يدل على أن (حذر) بغير ألف تعني الخوف، كما قال أهل اللغة، وإنما تعني في كلتا القراءتين: التأهب والنيقظ. قال تعالى: ((وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ))⁽³⁾، قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب ((فَرِهِينَ)) بدون ألف، وقرأ أهل الكوفة وابن عامر ((فَارِهِينَ)) بألف بعد الفاء.⁽⁴⁾

وهي عند الفراء بمعنى واحد؛ لأنّهما لغتان للعرب نحو: طمع وطامع كما ذكر صاحب حجة القراءات.

قال تعالى: ((يَقُولُونَ أَنَّنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ أَنذَا كُنَّا عِظَامًا نَخْرَةً))⁽⁵⁾.

3- انظر: مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي، ترتيب: محمود خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص509، 510.

3- سورة الشعراء، الآية (149).

4- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص336، حجة القراءات، ص919.

5- سورة النازعات، الآيتان (10،11).

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر عن عاصم ورويس عن يعقوب ((نَاخِرَةً)) بالألف، وقرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وحفص عن عاصم وروح عن يعقوب ((نَخِرَةً)) بدون ألف⁽¹⁾. قال أبو عمرو (نخرة وناخرة واحد)، وكذلك قال الفراء مثل: الطامع والطمع، كما روى عنهم صاحب حجة القراءات.

قال تعالى: ((إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا لِلطَّاغِينَ مَابًا لِّأَبْثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا))⁽²⁾.
قرأ حمزة وروح عن يعقوب ((لَبِثِينَ)) بدون ألف على صيغة (فَعِل)، وقرأ بقية العشرة ((لَأَبْثِينَ)) بالألف على صيغة (فَاعِل)⁽³⁾.

قال أبو زرعة: ((ومن قرأ (لَبِثِينَ) جعل اسم الفاعل فعلاً، وقد جاء غير حرف من هذا النحو على: (فاعل وفَعِل)، نحو: رجل طامع وطَمِع وأثم وأثم، وعلى هذا نقول: لبثت فهو لابت ولبث))⁽⁴⁾.

وقال تعالى: ((إِذَا انْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ))⁽⁵⁾. وردت لفظة ((فَاكِهِينَ)) في آيات عدة من القرآن الكريم، وقد قرأها أبو جعفر المدني ((فَكِهِينَ)) بغير ألف على صيغة (فَعِل) في كل مواضعها، وقد وافقه حفص عن عاصم في سورة المطففين، واختلف فيه عن ابن عامر فُروي عنه الوجهان في المطففين، وقرأ بقية القراء العشرة ((فَاكِهِينَ)) بالألف على صيغة (فاعل)⁽⁶⁾.

والقراءتان عند الفراء لغتان نحو: طامع وطَمِع وباخل وبَخِل⁽⁷⁾.

1- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص397، حجة القراءات، ص748.

2- سورة النبأ، الآيات (21،22،23).

3- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص397.

4- حجة القراءات، ص745، 746.

5- سورة المطففين، الآية (31).

6- انظر: النشر في القراءات، ج2، ص354، 355.

7- انظر: حجة القراءات، ص755.

دلالة القراءات القرآنية على بعض الظواهر الصرفية ، د . أبو شعفة محمد العصلب

فهذه القراءات المتواترة وأقوال النحاة القدامى تدل على أن اللهجات العربية قد اختلفت في صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي اللازم المكسور العين، فبعض هذه اللهجات قد صاغته على وزن (فاعل)، وبعضها الآخر قد صاغته على وزن (فعل)، ويظهر من نقل النحاة وكلامهم أن الصيغة الأخيرة هي الصيغة المشهورة عندهم، ويبدو لنا من هذا النقل المروي عن أئمة ثقات تمرسوا بالرواية والنقل الصحيح، أمّا صيغة (فعل) فتدل على معانٍ منها: اسم الفاعل، والمبالغة، والصفة المركبة، وهي تدل هذه الاشتقاقات على الوصف بصفة عامة، وكل منها يتخصص في دلالة معينة، وتتحدد هذه الدلالة في كلٍّ منها من خلال التركيب أو الأسلوب.

ج- بين المصدر والفعل الماضي:

المصدر يحلُّ محلَّ الفعل الماضي ويأخذ مكانه في الأسلوب أو التركيب اللغوي في عددٍ من القراءات القرآنية، وكذلك الفعل الماضي. ورد في قوله تعالى: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ)⁽¹⁾. قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ((فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ أَطْعَمَ)) ببناء (فك وأطعم) للماضي، أمّا بقية القراء العشرة فقرءوها ((فَكُّ ، إِطْعَامَ)) على المصدرية⁽²⁾. وجاء في قوله تعالى: (قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)⁽³⁾.

قرأ الكسائي ويعقوب ((عَمَلٍ)) بصيغة الفعل الماضي، بكسر الميم وفتح اللام، وقرأها الباقون على المصدر، بفتح الميم ورفع اللام منونة⁽⁴⁾.

1- سورة البلد، الآيات (11-16).

2- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص401، حجة القراءات، ص764.

3- سورة هود، الآية (46).

4- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص289، حجة القراءات، ص141.

أما في قوله تعالى: (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ)⁽¹⁾، فقرأها نافع وأهل الكوفة ((خَلَقَهُ)) بفتح اللام جعلوه فعلاً ماضياً، أما بقية القراء العشرة فقرأوها بإسكان اللام (خَلَقَهُ) على المصدر⁽²⁾. من خلال هذه القراءات الموثقة يظهر لنا أن المصدر يدل على الزمن الماضي وحده، إذ لم يؤثر في القراءات القرآنية المتواترة التبادل الموقعي بين المصدر والفعل المضارع، كما هو الحال في اسم الفاعل؛ والمصدر وثيق الصلة بالدلالة على الاسمىة أو الحدث، لذلك يؤكد به الفعل الماضي، في حين ضعفت دلالته على الزمن.

د- بين المصدر واسم الفاعل:

ورد في كثير من القراءات القرآنية التبادل الموقعي بين هذين البنائين، كما ورد في قوله تعالى: (فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ)⁽³⁾، وجاء في قوله تعالى: (وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ)⁽⁴⁾، وقوله أيضاً: (قَالَ الْكَافِرُونَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ)⁽⁵⁾، وقوله: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ)⁽⁶⁾. قرأ حمزة والكسائي وخلف كلمة ((سَاحِرٌ)) بالألف في المواضع الأربعة في الآيات السابقة ووافقهم ابن كثير وعاصم في قراءة الآية الثالثة، وقرأ بقية العشرة ((سِحْرٌ)) في المواضع الأربعة، وكذلك ابن كثير وعاصم في غير الآية الثالثة⁽⁷⁾.

1- سورة السجدة، الآية (7).

2- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص347، حجة القراءات، ص567، 568.

3- سورة المائدة، الآية (110).

4- سورة هود، الآية (7).

5- سورة يونس، الآية (2).

6- سورة الصف، الآية (6).

7- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص256، حجة القراءات، ص239، 240،

327، 707.

دلالة القراءات القرآنية على بعض الظواهر الصرفية ، د . أبو شعفة محمد العصلب

وقال تعالى: (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى)⁽¹⁾.
جاء في قراءة حمزة والكسائي وخلف ((كَيْدُ سِحْرٍ))، وجاءت قراءة بقرية
العشرة ((سَاحِرٍ)) على وزن فاعل⁽²⁾.

المصدر واسم الفاعل يشتركان في الدلالة على الحدث ولا تُفهم دلالتهما
على وزنٍ معيّنٍ ومحددٍ إلا من خلال قرائن السياق، وهي دلالة قد لا تتخلف
من خلال التركيب، غير أن اسم الفاعل يدل على صاحب الحدث وموقعه،
وهو ما لا يدل عليه المصدر، فهل ينبني على ذلك اختلاف في معنى هذه
الآيات التي قرئت بالمصدر مرة وباسم الفاعل مرة أخرى؟ أو أنّ المعنى واحد
في هذه الآيات جميعاً على كلتا القراءتين، ولا يلاحظ فيه أدنى تغيير مهما
كان طفيفاً؟

إنّ المؤلفين في الاحتجاج للقراءات برغم سعيهم إلى إيجاد فرق بين
القراءتين، فإنّهم ذكروا عبارة غاية في الأهمية وهي: إنّ السحر يدل على
الساحر؛ لأنّ الفعل أي الحدث لا يكون إلا من فاعل، وهذا يعني أنّه لا
اختلاف بين القراءتين في معنى هذه الآيات، فالسحر والساحر يدلان على
الحدث وصاحبه، وهذا من التوسع الذي تمتاز به العربية متى وجدت القرينة
ودل الدليل، وأهل الكوفة محقون عندما قالوا: إنّ النعت بالمصدر في نحو
قولنا: هذا رجل عدل، مساوٍ تماماً للنعت باسم الفاعل أي: عادل، وإن كانوا
قد قالوا ذلك بناءً على التأويل؛ لأنّه لا يصح عند النحاة جميعاً النعت
بالمصدر لعدم دلالته على الذات أو صاحب الحدث، إلا أنّهم فزعوا إلى تأويل
الأساليب، والنعت في العربية بالمصدر قد كثر في الاستخدام والاستعمال
على ألسنة العرب، الأمر الذي جعل ابن مالك يقول في ألفيته⁽³⁾:

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَرَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّدْكِيرًا

1- سورة طه، الآية (6).

2- انظر: الشر في القراءات العشر، ج2، ص321، حجة القراءات، ص458.

3- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص270-271.

ونكتفي بهذه الأمثلة التي تدل على التبادل الموقعي بين المشتقات، وحلول بعضها محل بعض، وهذا التبادل قد وقع بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة (فَعَال)، وبين اسم الفاعل واسم المفعول⁽¹⁾، وبين الأفعال وبخاصة بين الماضي والمضارع وبين الماضي والأمر⁽²⁾.

إهمال النحاة لبعض الصيغ الصرفية:

من المؤلف أن نجد في نحونا العربي أنَّ النحاة قد حكموا على صيغ صرفية عديدة بأنها من السَّماع الذي يحفظ ولا يقاس عليه، مع أنَّ هذه الصيغ أو بعضها قد توفر لها السماع الكثير نحو صيغة (فَعَال) الدالة على النسب أو على صاحب الحرفة مثل: نَجَّارٌ وخِيَّاطٌ وتمَّارٌ وطَبَّاحٌ وغيرها ممَّا توفر لها السماع الكثير في دلالتها على النسب، ممَّا يجعلها صيغة صرفية قياسية، ولكن النحاة يقصرونها على المسموع عن العرب الذي لا يتجاوز، وكذلك غيرها من الصيغ، والذي نؤكد عليه هنا هو إهمال النحاة لبعض هذه الصيغ التي لا نجد لها ذكراً في مصنفاتهم، وخير مثال على ذلك أمثلة المبالغة التي أهمل النحاة ذكر بعض صيغها وأبنيتهما، والحقيقة أنَّ اللغويين قد تحدثوا عنها وذكروها في مصنفاتهم.

1- صيغة (فَعَال):

جاءت هذه الصيغة في القرآن الكريم وفي قراءاته المتواترة وفي كلام العرب، قال تعالى: (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ)⁽³⁾ ، قرأ أبو عبد الرحمن السلمي التابعي الجليل الذي أخذ قراءته عن عددٍ وافٍ من الصحابة، وهو من أساتذة المدرسة الكوفية المشهورين في القراءة ((عُجَابٌ)) بضم العين وتشديد الجيم⁽⁴⁾.

1- انظر: حجة القراءات، ص 173، 391، 307.

2- انظر: المصدر السابق، ص 118، 471، 493.

3- سورة ص، الآية (5).

4- انظر: معاني القرآن، ليجيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م، ج2، ص398، ج3، ص189.

دلالة القراءات القرآنية على بعض الظواهر الصرفية ، د . أبوشعفة محمد العصلب

قال الشَّمَاح من [البحر البسيط]:

دَارُ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا يَا ظَبِيَّةَ عَطْلًا حُسَانَةَ الْحَبِيدِ (1)

والعرب تقول عن المفرط في الطول طُوَّال، والمفرط في الكرم كُرَّام، وقالوا: مُلَّاحٌ وحُسَّانٌ وجُمَّالٌ (2).

2- صيغة (فَعِيل):

ألقاب عديدة جاءت على هذا الوزن، فقد لقب امرؤ القيس بالملك الضَّلِيل، وصاحب رسول الله ρ وخليفته الأول أبو بكر كان يُلقَّب بالصدِّيق، وعن عائشة ابنته وزوج الرسول ρ بالصدِّيقة بنت الصدِّيق، والعالم اللغوي الكوفي إسحاق قد لقب بالسكَّيت لطول سكوته وصمته.

وقد جاء هذا البناء في القرآن الكريم وقراءاته دالاً على المبالغة: قال تعالى: (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفَجَارِ لَفِي سِجِّينٍ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ) (3)، وقوله أيضاً: (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّنْ سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ) (4). وقد قرأ زيد بن علي قوله تعالى: (ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ) (5)، ((سَكِينَتُهُ)) بكسر السين وتشديد الكاف مبالغة في السكينة (6). قال ابن قتيبة: ((وكذلك ما كان على (فَعِيل) فهو مكسور الأول لا يفتح منه شيء، وهو لمن دام منه الفعل نحو: رجل سِكَّير كثير السكر، وخَمَّير

1- ديوان الشَّمَاح، شرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، القاهرة، ج1، ص15.

2- انظر: تهذيب إصلاح المنطق، ليحيى بن علي التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، ص279، 282.

3- سورة المطففين، الآيتان (7،8).

4- سورة هود، الآية (82).

5- سورة التوبة، الآية (29).

6- انظر: البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الأندلسي، تصحيح: محمد بن العباس بن شقرون، مطبعة السعادة، ط1، 1328 هـ، ج5، ص25.

كثير الشراب للخمر، وفخّير كثير الفخر، وعشيق كثير العشق ... ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين حتى يكثُر منه أو يكون له عادة⁽¹⁾. وذكر الخطيب التبريزي أمثلة عدّة لهذه الصيغ الدالة على المبالغة⁽²⁾.

3- صيغة (فُعَلَة):

قال ابن قتيبة: ((قالوا: وكل حرف على (فُعَلَة) وهو وصف فهو الفاعل نحو: هَجَرَة ونُكْحَة وطُلُقَة وسُخْرَة، إذا كان مهذاراً نكاحاً مطلقاً ساخراً من الناس، وكذلك: رجل لُعْنَة وسببَة وهُرْأَة وضُحْكَة وخُدَعَة))⁽³⁾. وقد وردت هذه الصيغة في القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ)⁽⁴⁾، أي من يكثُر اغتياب الناس ويعدد معائبهم.

فهذه الصيغ الثلاثة تدل على المبالغة، ولم نجد لهذه الصيغ ذكراً في المؤلفات الصرفية والنحوية عند حديثهم عن أمثلة المبالغة، ومع أنّ هذه الصيغ الثلاثة لا تختلف عن تلك في دلالتها على المبالغة.

اختلاف صيغة الفعل واتحاد معناه:

في اللغة العربية أفعال اتحدت معانيها ولم تختلف تبعاً لاختلاف بنيتها الاشتقاقية، وقد صيغت هذه الأفعال على أكثر من وزن، وهذا الاختلاف في الصيغة والاتفاق في المعنى يرجع إلى خلاف لهجي حدث بين اللهجات العربية في المستوى الصرفي، وفي أمثلة قليلة من خلال القراءات القرآنية المسندة إلى القراء العشرة، وجدت بعض الأفعال قد تعدد مبناها الاشتقائي وتحددت دلالتها في أشكال وصور نعرض منها بإيجاز:

1- فَعَلٌ وَأَفْعَلٌ:

- 1- أدب الكاتب، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، 1963م، ص255.
- 2- انظر: تهذيب إصلاح المنطق، ص509.
- 3- أدب الكاتب، ص256.
- 4- سورة الهُمزة، الآية (1).

دلالة القراءات القرآنية على بعض الظواهر الصرفية ، د . أبو شعفة محمد العصلب
.....

جاء اشتقاق الفعل على وزن (فَعَلَ) المضعف العين، وعلى وزن أفعل
المزيد بالهمزة في عدّة أمثلة مروية ومسموعة عن العرب أيّدت صحتها
ووثقتها في الاستعمال القرآنية.

وقد اعترف اللغويون والنحاة بتعدّد معنى الفعل واتحاد معناه عندما
يجيء على هذين الوزنين فقالوا: إِنَّ فَعَلْتَ وَأَفَعَلْتَ قد يصاغ عليهما الفعل
ومعناه واحد لا يتغير، ومثّلوا لذلك بعدة أمثلة منها: خَبِرْتَ وأَخْبِرْتَ، وَسَمَّيْتَ
وَأَسَمَيْتَ، وَكَذَّبْتَ وَأَكْذَبْتَ، وَقَلَّتْ وَأَقَلَّتْ ... وغيرها من الأفعال المتعدّدة
المبنى والمتّفة المعنى⁽¹⁾.

وقد جاءت القراءات القرآنية مؤيّدة لهذا الاستعمال نحو قوله تعالى: (بِئْسَمَا
اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى
مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ)⁽²⁾.

ففي هذه الآية نجد أنّ الله سبحانه وتعالى قد استخدم الفعل (أنزل) على
صورتين أو بناءين، على صورة أفعل المزيدة بالهمزة وعلى صورة فعّل
المضعف العين.

قال ابن الجزري: ((واختلفوا- أي القراء العشرة - في (ينزل) وبابه إذا
كان فعلاً مضارعاً أوله تاء أو ياء أو نون مضمومة، فقرأه ابن كثير
والبصريان - أبو عمرو ويعقوب - بالتخفيف حيث وقع، إلاّ قوله في سورة
الحجر: (وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ) فلا خلاف في تشديده ... ووافقهم حمزة
والكسائي وخلف على ((ينزل الغيث)) في سورتي لقمان والشورى، وخالف
البصريان أصلهما في سورة الأنعام في قوله: (أَنْ يُنْزَلَ آيَةً) فشدداه ولم
يخففه سوى ابن كثير، وخالف ابن كثير أصله في موضعي سورة الإسراء
وهما: (وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ)، و(حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ) فشددهما، ولم
يخفف الزاي سوى البصريين، وخالف يعقوب أصله في الموضع الأخير من

1- انظر: الكتاب، ج4، ص62-63، أدب الكاتب، ص354.

2- سورة البقرة، الآية (90).

سورة النحل وهو قوله: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزَّلُ) فشددته، ولم يخففه سوى ابن كثير وأبي عمرو⁽¹⁾.

كما ورد اسم المفعول من هذا الفعل بالوجهين في قراءة القراء العشرة في قوله تعالى: (يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ)⁽²⁾.

قرأ ابن عامر وحفص ((مُنَزَّلٌ)) بالتشديد، وقرأ البقية من العشرة ((مُنَزَّلٌ)) بالتخفيف، مع ضم الميم وفتح الزاي في كلتا القراءتين⁽³⁾.

وقال تعالى: (وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ)⁽⁴⁾، قرأ المدنيان - أبو جعفر ونافع - وابن عامر ((وَأَوْصَىٰ)) بتخفيف الصاد وبهمزة مفتوحة بين الواوين، وكذلك في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام، وقرأ بقية القراء العشرة من غير همز بين الواوين وبتضعيف الصاد وكذلك في مصاحفهم⁽⁵⁾.

وقال تعالى: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)⁽⁶⁾.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وعاصم ((يُنْبِئُ)) بتخفيف الباء وضم الياء من: أثبت يثبت إثباتاً فهو مثبت، وقرأ نافع وأبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وابن عامر ((يُنْبِئُ)) بتشديد الباء وضم الياء من: ثبت يثبت تثبيئاً فهو مُنْبِئٌ⁽⁷⁾.

وغيرها من القراءات القرآنية الثابتة التي جاءت بصياغة الفعل على وزني: فعَل المضعف العين، وأفعل المزيد بالهمزة مع اتحاد دلالتة واتفاق معناه⁽⁸⁾.

1- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص218،219، حجة القراءات،

ص106،216،268،385،567،641،700.

2- سورة الأنعام، الآية 114.

3- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص262، حجة القراءات، ص268.

4- سورة البقرة، الآية (132).

5- انظر: النشر في القراءات العشر، ص222،223، حجة القراءات، ص115.

6- سورة الرعد، الآية (39).

7- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص298، حجة القراءات، ص374.

8- انظر: حجة القراءات، ص 114، 124، 255، 308.

دلالة القراءات القرآنية على بعض الظواهر الصرفية ، د . أبو شعفة محمد العصلب
.....

ولم نجد أهل اللغة حريصين على إسناد كل صيغة إلى بيئة معينة استخدمتها في كلامها، وإنما اكتفوا في الغالب بالتعقيب على الصيغتين: بأئهما بمعنى واحد، أو هما لغتان، كما هو الغالب في رأي أبي زرعة صاحب (حجة القراءات).

2- فَعْلٌ وَأَفْعُلٌ:

الأفعال المصاغة على هذين الوزنين، أفعال كثيرة في اللغة العربية مع أنها متّحدة في المعنى والدلالة، وقد ذكر ابن قتيبة أمثلة وشواهد عديدة لهذه الأفعال المتّحدة المعنى والمختلفة البناء⁽¹⁾، وفي كتاب (الأفعال) لابن القوطية يتحدث فيه عن ((فعل وأفعل بمعنى واحد))⁽²⁾.

وقد اهتم أهل اللغة لانتشار وكثرة استخدام الفعل على هذين البنائين بنسبة كل صيغة إلى بيئتها المعينة والمحدّدة، وغالباً ما تنسب صيغة (أفعل) إلى بني تميم وبعض أهل نجد، وتنسب صيغة (فعل) إلى أهل الحجاز مثلاً:
أ- تميم وربيعه وأهل نجد كلهم يقولون: أفنن وأهل الحجاز: فتن⁽³⁾.
ب- سَحَتَ يَسْحَتُ سَحْتًا لغة أهل الحجاز، ولغة تميم ونجد: أسحت يسحت اسحاتاً⁽⁴⁾.

ج- لاته يلبته ليتاً لغة أهل الحجاز، وتميم تقول: ألاته يلبته⁽⁵⁾.
وغيرها من الصيغ العديدة التي نسبت إلى بيئاتها المعينة.

1- انظر: أدب الكاتب، ص 333، 341.

2- كتاب الأفعال، لابن القوطية، تحقيق: علي فودة، مطبعة مصر، ط1، ص9 وما بعدها.

3- انظر: البحر المحيط، ج5، ص51.

4- انظر: البحر المحيط، ج6، ص244.

5- انظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى، علي الجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، ص276.

واشتقاق هذه الأفعال وغيرها على هذين الوزنين ينتج عنه تعدد في اشتقاق اسم الفاعل والمفعول والمصدر .

ويبدو من خلال ما نقله أهل اللغة أنّ بعض أهل نجد قد يستعملون صيغة (فَعَلَ) بدل (أَفْعَلَ) ومنهم تميم، وأنّ أهل الحجاز قد يستعملون صيغة (أَفْعَلَ) بدل (فَعَلَ)⁽¹⁾، ولكن الغالب هو التزام أهل نجد بصيغة (أَفْعَلَ)، وأهل الحجاز بصيغة (فَعَلَ)، والمقارنة اللغوية تؤيد نسبة صيغة (أَفْعَلَ) إلى بني تميم خاصة وأهل نجد عموماً، فتميم تُؤثّر التخفيف، ولذلك مالت إلى الإسكان في بنية الكلمة، وفي حرف الإعراب، وصيغة (فَعَلَ) متوالية الحركات، أمّا (أَفْعَلَ) فإنّه لا توالي في الحركات فيها بسكون الفاء .

ومع أنّ الفعل متحد في المعنى برغم بنيته التصريفية، كما قال أهل اللغة الأوائل، وكما هو ثابتٌ بالقراءات القرآنية فإنّ لعلم الدين الجندي وجهة نظر أخرى مؤدّاه: أنّ الاختلاف في الصيغة يؤدي إلى اختلاف المعنى، وزيادة المبني تدل على زيادة المعنى⁽²⁾ .

وقد جاءت القراءات القرآنية دالة على هذا الاختلاف اللهجي وموثقة له في الاستعمال، قال ابن الجزري: ((اختلفوا - أي القراء العشرة- في ((يحرزك)) و((يحرزهم)) و((يحرزن الدين)) و((يحرزني)) حيث وقع، فقرأ نافع بضم الياء وكسر الزاي في ذلك كله إلا في الأنبياء ((لا يحزنهم الفرع)) فقرأ أبو جعفر فيه وحده بضم الياء وكسر الزاي، وقرأ الباقر بفتح الياء وضم الزاي في الجميع، وكذلك أبو جعفر في غير الأنبياء ونافع في الأنبياء))⁽³⁾ .

- 1- انظر: البحر المحيط، ج1، ص172، لسان العرب، لمحمد بن مكرم الأنصاري، مطابع كوستا تسماس وشركاه، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، ج19، ص103.
- 2- انظر: اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، 1978م، ج2، ص621.
- 3- النشر في القراءات العشر، ج2، ص244، حجة القراءات، ص181، 246.

دلالة القراءات القرآنية على بعض الظواهر الصرفية ، د . أبوشعفة محمّد العصلب
.....

والفعل ((يحزنك)) قد تكرر في آيات القرآن الكريم، كان في معظمها مسبوقةً بلا النافية، وفي آية واحدة دخلت عليه اللام⁽¹⁾. فهذه القراءات المتواترة وغيرها تدل على أنّ الفعل قد يصاغ على بناءين ولا يختلف معناه أو تتغير دلالاته.

3- فَعَلَ وَفَعَّلَ:

ذكر سيبويه أنّ التخفيف في الأفعال المضعفة العين عربي جائز إذا كانت هذه الأفعال دالة على القليل والكثير⁽²⁾.

وقد جاءت القراءات القرآنية المتواترة والمتضاربة مؤيدة لذلك وموثقة له في الاستعمال، كقوله تعالى: (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)⁽³⁾، قرأ أهل الكوفة ((يَكْذِبُونَ)) بفتح الياء وتخفيف الذال، وقرأ الباقون بضم الياء وتشديد الذال⁽⁴⁾.

وقد جاء هذا الفعل مخففاً ومشدداً في عددٍ وافٍ من الآيات القرآنية⁽⁵⁾. كما جاءت القراءات القرآنية بالتخفيف والتشديد في هذه الأفعال: كفل، قدر، ذكر، صدق، عزز، بشر⁽⁶⁾.

وقد نُسب التضعيف في الفعل (بشّر) إلى بني تميم والتخفيف إلى كنانة⁽⁷⁾.

4- فَعَّلَ وَفَاعَلَ:

- 1- انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص199.
- 2- انظر: الكتاب، ج4، ص64.
- 3- سورة البقرة، الآية (10).
- 4- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص207، 208.
- 5- انظر: حجة القراءات، ص250، 288، 745.
- 6- انظر: المصدر السابق، ص403، 510، 640.
- 7- انظر: اللغات في القرآن، رواية ابن سحنون المقرئ، بإسناده لابن عباس، تحقيق: صلاح المنجد، دار الكتب الجديدة، بيروت، ط2، 1972م، ص27.

نُسبت صيغة (فَعَل) بتضعيف العين إلى بني تميم، ونُسبت صيغة (فاعل) بألف بعد الفاء إلى أهل الحجاز⁽¹⁾.
وقد وردت القراءات القرآنية المروية عن القراء العشرة بالصيغتين في هذه الأفعال نحو: ظهر ظاهر، بَعُدَ باعد، فرق فارق، ضعف ضاعف، قال تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ)⁽²⁾.
وقد اختلف القراء في تشديد العين وفي إثبات الألف في ((يُضَاعِفُ)) مجزومة ومرفوعة، فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بتشديد العين مع حذف الألف في جميع القرآن، وكذلك قرأ أبو عمرو بن العلاء في غير آية الأحزاب⁽³⁾.
وغيرها من القراءات الموثقة التي جاءت بالصيغتين في كثيرٍ من الأفعال.

5- فَعَلٌ وَفَاعِلٌ:

بتخفيف عين فعل ومجيء ألف قبلها نحو: وعد واعد، قتل قاتل، خدع خادع، كلها أفعال جاءت على هذين الوزنين في القراءات القرآنية.
قال تعالى: (وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ)⁽⁴⁾.
قرأ حمزة والكسائي وخلف ((تقتلوهم، يقتلوكم، قتلوكم)) بحذف الألف منهن وتخفيف العين، وقرأ الباقر هذه الكلمات الثلاث بإثبات الألف بعد (القاف))⁽⁵⁾.

وقال تعالى: (وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ)⁽¹⁾، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ((يُخَادِعُونَ)) بضم الياء وألف بعد الخاء وكسر الدال، وبقيّة القراء

1- انظر: البحر المحيط، ج7، ص182.

2- سورة البقرة، الآية (245).

3- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص228، 348، حجة القراءات، ص138، 203، 575.

4- سورة البقرة، الآية (191).

5- النشر في القراءات العشر، ج2، 2227، حجة القراءات، ص127، 128.

دلالة القراءات القرآنية على بعض الظواهر الصرفية ، د . أبو شعفة محمد العصب

العشرة ((يُخَدَعُونَ)) بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الذال من غير ألف بعد الخاء⁽²⁾.

وكذلك بقية الأفعال قد قرئت بالصيغتين في القراءات المتواترة⁽³⁾.

6- فَعَلَ، فَعَّلَ، فَاعَلَ:

بتخفيف العين وتشديدها وبألفٍ قبلها نحو: صعد، صعدَّ، صاعد، وكذلك عقد، عقَّد، عاقد.

قال تعالى: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ)⁽⁴⁾.

روى ابن الجزري أنَّ الفعل ((عَقَّدْتُمْ)) قرئ بالأوجه الثلاثة: قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر عن عاصم ((عَقَّدْتُمْ)) بالقصر والتخفيف.

وقرأ ابن ذكوان عن ابن عامر ((عَاقَدْتُمْ)) بألف بعد القاف. وقرأ بقية العشرة ((عَقَّدْتُمْ)) بتشديد القاف. وورد هذا الفعل في سورة النساء مسنداً إلى الناء المؤنثة ((عَقَدْتِ)) ولم يقرأ فيها إلاً بوجهين: قرأها أهل الكوفة ((عَقَدْتِ)) من غير ألف، وقرأها بقية العشرة ((عَاقَدْتِ)) بألف بعد العين، ولم تقرأ بتضعيف العين من قبل القراء العشرة⁽⁵⁾.

1-سورة البقرة، الآية (9).

2- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص207، حجة القراءات، ص87.

3- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص205.

4- سورة المائدة، الآية (89).

5- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص255، 249، حجة القراءات، ص234،

201.

وذكر ابن الجزري أَنَّ الفعل ((يَصَعَّدُ)) في قوله تعالى: (وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ)⁽¹⁾، وقد قرئ بالأوجه الثلاثة:

- 1- إسكان الصاد وتخفيف العين من غير ألف وهي قراءة ابن كثير عن عاصم ((يَصَعَّدُ)).
 - 2- فتح الياء وتشديد الصاد وألف بعدها وتخفيف العين، وهي قراءة أبي بكر عن عاصم ((يَصَّاعِدُ)).
 - 3- تشديد الصاد والعين من غير ألف، وهي قراءة بقية العشرة ((يَصَعَّدُ))⁽²⁾.
- فهذه القراءات جميعاً التي أشرنا إليها وهي قراءات موثقة متصلة السند المنقولة مشافهةً وسماعاً.

وبعد البحث والدراسة نخلص إلى النتائج الآتية:

- 1- جاءت القراءات القرآنية دالة على الاختلاف اللهجي وموثقة له في الاستعمال.
- 2- إنَّ صيغة اسم الفاعل تدل على الحدث أو الفعل، وعلى موقع الحدث وصاحبه، أمَّا دلالته على الزمن فمبهمه لا تحدد إلا من خلال التركيب وما يحويه من قرائن حالية أو مقالية ، فهذه القرائن وحدها هي التي تحدد الزمن.
- 3- صياغة اسم الفاعل من الفعل اللازم المكسور العين على وزن (فاعل) تحقق الاطراد في القاعدة والقياس اللغوي، وتمنع من تداخل الصيغ ودلالة المبنى الواحد على أكثر من معنى.

1- سورة الأنعام، الآية (125).

2- انظر: النشر في القراءات العشر، ج2، ص262.

دلالة القراءات القرآنية على بعض الظواهر الصرفية ، د . أبو شعفة محمد العصلب
.....

4- إنَّ الفعل اللازم المكسور العين يُصاغ منه اسم الفاعل في الأعراس على وزن (فاعل) دون أن نحكم على هذا الاشتقاق أو البناء بأنه نادر غير قياسي.

5- بعض الصيغ التي تدل على المبالغة لا نجد لها ذكراً في مؤلفات النحاة عند حديثهم عن أمثلة المبالغة.

6- إنَّ اللهجات العربية قد اختلفت في صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي اللازم المكسور العين الدال على الأعراس، فبعض هذه اللهجات صاغته على وزن (فاعل)، وبعضها الآخر قد صاغته على وزن (فعل) التي تدل على اسم الفاعل أيضاً كما وثقته القراءات القرآنية المتصلة السند.

7- من خلال القراءات القرآنية الموثقة نقول: إنَّ المصدر يدل على الزمن الماضي وحده، إذ لم يُؤثر في القراءات المتواتر التبادل الموقعي بين المصدر والفعل المضارع.

8- اللهجات العربية قد اختلفت في صياغة بعض الأفعال على بناءين أو أكثر، وقد أشار إلى ذلك أهل اللغة عندما نصّوا على اختلاف صياغة بعض الأفعال واتّفاقيها في المعنى

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم.
- (أدب الكاتب)، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، 1963م.
- (البحر المحيط)، محمد بن يوسف الأندلسي، تصحيح: محمد بن العباس بن شقرون، مطبعة السعادة، ط1، 1328هـ.
- (تهذيب إصلاح المنطق)، يحيى بن علي التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط1، 1983م.

- (حجة القراءات)، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطابع الشروق، بيروت، ط1، 1974م.
- (ديوان الشَّمَاخ) ، الشَّمَاخ بن ضرار بن سنان، شرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، القاهرة.
- (الكتاب)، عمرو بن عثمان سيوييه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القلم، 1966م.
- (كتاب الأفعال)، أبو بكر بن محمد بن القوطية، تحقيق: علي فوده، مطبعة مصر، ط1.
- (اللغات في القرآن) ، رواية ابن سحنون بإسناده إلى ابن عباس، تحقيق: صلاح المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2، 1972م.
- (اللهجات العربية في التراث)، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، 1978م.
- (مختار الصَّحاح)، محمد بن أبي بكر الرازي، ترتيب محمد خاطر، الهيئة العامة للكتاب.
- (المزهر في علوم اللغة وأنواعها)، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- (معاني القرآن)، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، أحمد نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.
- (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم)، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- (المقتضب)، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- (النشر في القراءات العشر)، محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى.

عدم النظير عند انتفاء الدليل
د . حسين صالح محمد الدبوس جامعة المرقب

الحمد لله رب العالمين حفظ اللغة العربية وكرمها حين نزل بها كلامه المبين ، والصلاة والسلام على خير خلق الله وإمام المرسلين أفصح من نطق بالضاد ودرّة الإسلام والمسلمين - صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد

فاللغة العربية رحبة غزيرة ، ألفاظها وتراكيبها أعجزت الفصحاء حين نزل بها كلام رب العالمين ، اجتهد العلماء لتقعيد قواعدها لكنها أبت أن تحاصر فلم يجدوا بُدًّا في إخراج ما لم يتفق مع قواعدهم بقولهم : (ضرورة، شاذ ، قليل ، عدم النظير ، مهمل ... إلخ) .

اعتمد العلماء في تدوين اللغة العربية على (السَّماع والقياس) فسمعوا من قبائل مشهورة بالفصاحة مثل: (قيس ، تميم ، أُسد) وغيرها ممن لم يتم اختلاطهم بالأعاجم ، واتبَعوا صلب كلام العرب ، وما هو الأكثر منه كثرة مسترسلة الاستعمال فضبطوه وقاسوا عليه ، وما لم يكثر من كلامهم نظروا إليه فإن لم يعارض قياسهم أجروا عليه القياس مثل النسب إلى (فَعُولَة فَعَلِيّ) لم يسمع على هذا الوزن إلا (شُؤْءَة شُنَّيِّ) ، وما عارض قياسهم وقفوا عنده .

في هذا البحث حاولت أن أسلِّط الضوء على إحدى هذه المصطلحات وهو (عدم النظير) في باب النحو والصرف لأبيّن المقصود بهذا التعبير ، والفرق بينه وبين (الشاذ ، والنادر ، والقليل ، والمهمل) ومسميات هذا المصطلح ، وبعض المواضع التي برز فيها من خلال آراء بعض العلماء في بعض المسائل النحوية والصرفية ، وما قيل للردّ عليها .

المقصود بعدم النظر :

النظر لغة : المناظر ، والمثل ، والمساوي ، فلان منقطع النظر : منفرد في بابه ، جمع : نظراء⁽¹⁾.

اصطلاحاً : "ألا يكون للشيء نظائر في بابه، بمعنى: أنه واحد لم يرد به سماع"⁽²⁾. وهو : " النفي لعدم وجود دليل على الإثبات "⁽³⁾ .

والشاذ هو : "ما كان مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته . وهو على نوعين : شاذ مقبول، وشاذ مردود . فالشاذ المقبول هو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفصحاء والبلغاء ، أما الشاذ المردود : فهو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء "⁽⁴⁾ .

والنادر : "ما قلَّ وجوده وإن لم يخالف القياس "⁽⁵⁾ وهو أقلّ من القليل . والقليل : ما كان وجوده معدوداً .

والمهمل : " ما لم تضعه العرب ، ولم يدل على معنى "⁽⁶⁾ .

من خلال التعريفات السابقة تبين أن لكل مصطلح دلالة مع تقارب ما بين النادر وعدم النظر .

مصطلح (النظر ، وعدمه) من المصطلحات التي وجدت عند علماء أصول النحو بعد سيبويه ، فقد استخدمه ابن جني في الخصائص مفرداً (النظر) في أكثر من خمسة عشر موضعاً ، وجمعاً (نظائر) في أكثر من ثلاثين موضعاً ، في حين أفردباً كاملاً بعنوان (عدم النظر) .

1 - المعجم الوسيط (ن . ظ . ر) : 2 / 932 .

2 - أصول النحو : 1 / 199 .

3 - المعجم المفصل في علم الصرف : 301 .

4 - التعريفات للجرجاني : 1 / 164 .

5 - التعريفات : 1 / 307 .

6 - شرح الدرّة اليتيمة : 1 / 11 .

أكثر النحويون من الاحتكام للنظائر ، وردهم ما لا نظير له وتعددت أقوالهم ، من بينها قولهم : "الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له" . وقولهم: "ما لا نظير له في العربية ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية يكون فاسداً" . وقولهم: "الحمل على ما له نظير - وإن قل وخرج عن القياس - أولى من قول لا نظير له" . وقولهم: "إذا أدى القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه واقتراح الذهاب إليه"⁽¹⁾.

لكن ابن جني قال : " أمّا إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظرير "⁽²⁾ ، وقال : " إذا قام الدليل لم يلزم التنظير "⁽³⁾ . ورأى أن النظرير للأنس به .

هذا المصطلح له أساليب متعددة تدلّ عليه من بينها : (عدم النظرير ، لا نظير له ، منقطع النظرير ، ليس له نظير ، فقد النظرير ، لم يسمع من العرب ، ليس في كلام العرب ، لم يثبت في كلام العرب ، عدم البناء) .

- بعض المواضع التي برز فيها مصطلح (عدم النظرير) :

برز مصطلح عدم النظرير في العديد من الآراء التي خالف فيها أصحابها الجمهور ، وهي متنوعة سواء

كانت صرفية أو نحوية ، فيما يلي بيان لبعض المسائل التي ترجمت هذه الآراء ، والردود التي واجهتها :

1 - عدم النظرير في الوزن والصرفي :

كرّر العلماء العديد من الكلمات التي لا نظير لها في العربية بسبب الوزن ، ورأى آخرون أنها لها نظائر ولكنها قليلة ، فيما يلي نموذج لما ذكر :

(إِبِل) على وزن (فِعِل) حيث ذكر إمام النحاة (سيبويه) أن هذا الوزن لا نظير له حين قال " جاء من الأسماء اسم واحد على (فِعِل) لم

1 - أصول النحو : 1 / 302 .

2 - الخصائص : 1 / 198 .

3 - الخصائص : 1 / 203 .

نجد مثله وهو (إِبِلٌ)⁽¹⁾. وقال: "ويكون فعلاً في الاسم نحو: (إِبِلٍ) وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره . واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات (فِعْل) ولا يكون إلا في الفعل وليس في الكلام (فِعْل)⁽²⁾ .
وذكر في موضع آخر- وكأنه ردّ على تساؤل كثرة باب (فُعْل) -
بضمّتين - والضمّة أثقل من الكسرة، وقلة باب (فِعْل) - قائلاً: " واعلم أنه قد قيل الشيء في كلامهم وغيره أثقل منه كل ذلك لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون"⁽³⁾ .

أما المبرّد فقد أثبت نظيراً آخرًا لـ (إِبِلٍ) وهو (إِطِل)⁽⁴⁾ حين قال : " فأما (فِعْل) فلم يأت منه إلا القليل، قالوا : (إِبِلٍ وَأَبَالٍ ، وإِطِلٍ وَأَطَالٍ)"⁽⁵⁾ .

وأكد ابن عصفور على ما ذكره سيبويه من أن (فِعْل) لم يأت منه إلا (إِبِلٍ) ، وحكى لغير سيبويه أن له نظائر ، وذكر (إِبِد)⁽⁶⁾ ، وعلّق على من أضاف (إِطِل) بأنه لا حجة فيه ، وإنما كسرت الطاء إبتاعاً للهمز ضرورة لا يوجد في غير الشعر واستدلّ بقول امرئ القيس من الطويل :
لَهُ إِطِلًا ظَبِّي وَسَاقًا نَعَامَةً .. وَإِرْحَاءُ سَرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَنْقُلٍ⁽⁷⁾ .

1 - الكتاب : 3 / 574 .

2 - الكتاب : 4 / 244 .

3 - الكتاب : 4 / 430 .

4 - الإِطِل : الخاصة . الصحاح (أ . ط . ل) : 4 / 1623 .

5 - المقتضب : 3 / 326 .

6 - أتان إِبِد : حمار توحش . الصحاح (إ . ب . د) : 2 / 439 .

7 - البيت من الطويل ، من معلقة إمرئ القيس في ديوانه : 21 ، وشرح القصائد العشر للتبريزي : 1 / 42 ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري : 1 / 89 ، والمعجم المفصل في شواهد العربية : 6 / 530 . ينظر الممتع في التصريف : 1 / 53 .

ابن جني روى ما قيل : إن لها نظائر في الأسماء والصفات مثل : (إِبِلْ وإِطِلْ) وفي الصفات (بِلِزٍ وإِئِن) ... " (1) .
قال ابن الحاجب : " ونحو (إِبِلْ وبِلِزٍ) ولا ثالث لهما " (2) وفي موضع آخر ذكر ما أضافه السيرافي على هذا الوزن وهو : (الحَبِر ، الإِطِلْ ، الإِيطْ ، الإِيطْ ، الإِيطْ ، إِيد) " (3) .
أضاف الأشموني على ما ذكر من هذه الأوزان : (مَشِطْ ، حَبِكْ ، دِبِسْ ، عِيلْ ، جِلِجْ) (4) .
مما سبق نرى أن هذا الوزن على أكثر الآراء ليس منقطع النظير ولكنه قليل ، بدليل وجود ألفاظ في كلام العرب على هذا الوزن .
2 - عدم النظير بأصالة أو زيادة بعض الأحرف :
عدم النظير من الأدلة التي اعتمد عليها العلماء في معرفة الحرف الزائد من الأصلي . مثل :

- 1 - ينظر المنصف : 18 / 1 .
الإئِن : الأتان الحمارة - أجلكم الله - . الصحاح : (أ . ت . ن) : 2067 / 5 .
امرأة بلز : ضخمة . الصحاح (ب . ل . ز) : 1 / 865 .
- 2 - شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 39 ، 42 ، 44 .
- 3 - شرح شافية ابن الحاجب : 1 / 45 . 46 .
الجِبْر : حيرت أسنانه : اصفرّت . أساس البلاغة (ح . ب . ر) : 1 / 164 .
الإِيطْ : واحدة الأقط : أقطه ، وهو يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمتص .
العين (أ . ق . ط) : 5 / 194 .
- 4 - شرح الأشموني : 4 / 44 ، 45 .
حَبِكْ : طرائق . أساس البلاغة (ح . ب . ك) : 1 / 149 .
دِبِسْ : الدبّس ما يسيل من الرطب . الصحاح (د . ب . س) : 3 / 926 .
عِيلْ : افتقر . الصحاح (ع . ي . ل) : 5 / 1779 .
جِلِجْ : لم أجد معناه بالكسر وإنما ورد بالفتح مع السكون (لَجَج) وهو : اسم موضع .
معجم البلدان : 5 / 14 .

أ - زيادة الواو والتاء ، مثل : (عَزْوَيْت)⁽¹⁾ على وزن (فِعْوَيْل) حكم سيبويه بزيادة التاء معللاً بعدم وجود هذا الوزن في كلام العرب ، فعلى هذا يكون الوزن (فِعْلَيْت)⁽²⁾ .

وافق ابن جني سيبويه في أن الواو والتاء زائدتان ؛ لأن أصالة التاء تقتضي أن يكون الوزن لا نظير له، وهذا لم يقم عليه دليل ؛ لذا حملت على الزيادة فكان الوزن (فعليت) من (عزويت) وله نظائر ، مثل : (عَفْرَيْت) ، وِنْفَرَيْت ، وِكْبَرَيْت)⁽³⁾ .

قال الزمخشري : "إن الواو لا تزداد أولاً ، وما عدا ذلك تكون زائدة" ، واستثنى (عَزْوَيْت)⁽⁴⁾ .

أضاف ابن السراج أن (عزويت) لا تكون على (فعليل) ؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربع⁽⁵⁾ .

وزاد الأشموني أنه لا يجوز أن تكون (عَزْوَيْت) على وزن (فِعْوَيْت) ؛ لأن الكلمة تصير بغير لام⁽⁶⁾ .

ب - زيادة الهمز والنون ، مثل (أُنْدُلُس) على وزن (انْفُعَل) فالهمز والنون زائدتان ، وهو وزن لا نظير له ، ولا يجوز أن يكون على وزن (فَعْلَل) بأصالة النون والهمزة زائدة؛ لأن ذوات الخمس لا يكون فيها مثل هذا الوزن⁽¹⁾ .

1 - اسم موضع ، وقيل : هو القصير . معجم البلدان : 4 / 119 .

2 - ينظر الكتاب : 4 / 316 .

3 - ينظر الخصائص : 1 / 130 ، 1 / 277 .

التقريت : نَفْرَيْت : فَعْلَيْت من النَّفُور . يمكن أن يكون أرادوا شديد النَّفُور ، ويمكن أن يكونوا أرادوا شديد التَّنْفِير لغيره . المخصص : 4 / 220 .

4 - ينظر المفصل : 1 / 502 .

5 - الأصول في النحو : 3 / 242 .

6 - ينظر شرح الأشموني : 4 / 61 .

علل أبو العلاء عدم أصالة الهمزة بقوله : " إن ادعى مدع أنها على وزن (فَيَعْلَل) فقد خرج عن حكم التصريف ؛ لأن الهمزة إن كان بعدها ثلاثة أحرف من الأصول لم تكن إلا زائدة " (2).

3 - عدم النظير في الترقيم :

أمثلة عدم النظير في الترقيم عديدة ، منها :

(قِمَطْر) (3) رأى الفراء أن ترقيم (قمطر) يكون بحذف الحرفين الأخيرين فتصبح (ياقم) ، "واستدلّ بأنه إذا قال: (يا قِمَطُ) - بسكون الطاء - لزم عدم التظير؛ إذ ليس في الأسماء المتمكّنة ما آخره حرف صحيح ساكن" (4) .

يمكن الإجابة على تعليل الفراء بجواز إبقائه على صورته ؛ لأن الترقيم عارض ، ويمكن تحريكه على لغة من لا ينتظر (5) .

ترقيم هذه الكلمة موضع خلاف بين الكوفيين والبصريين ، البصريون عند الترقيم يحذفون الحرف الأخير ويبقى ما قبله ساكناً (يا قِمَطُ) ، واحتجوا بقولهم : " الإجماع على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترقيم كما كانت قبل دخول الترقيم من ضم أو فتح أو كسر ، لينوى بها تمام الاسم وهذا المعنى موجود بالساكن كما هو موجود بالمتحرك . والكوفيون يحذفون الحرفين الأخيرين فتصبح (يا قِم) واحتجوا بقولهم : إن حذف الحرف الأخير وبقي ما قبله حرفاً صحيحاً ساكناً لأدّى إلى مشابهة الحروف والأسماء المبنية مثل : همزة الاستفهام ، وأسماء الشرط .

1 - ينظر الخصائص : 1 / 199 .

2 - أصول النحو : 1 / 303 .

3 - القمطر : ما يسان فيه الكتب . الصحاح (ق . م . ط . ر) : 2 / 797 .

4 - اللحة في شرح الملحّة : 2 / 636 .

5 - ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري : 1 / 459 .

وحجة الكوفيين غير دقيقة ؛ إذ لو صح ما ذهبوا إليه لوجب حذف الحرف
المكسور لئلا يلتبس بالمضاف لياء المتكلم (1).
لنتبين هذه الآراء لا بد من الوقوف على شروط ترخيم الاسم بحذف حرفين
- عند الجمهور ، وهي :

- أ - ألا يكون الاسم مختوماً بالتاء .
 - ب - أن يكون ما قبل آخره حرف لين .
 - ج - أن يكون ما قبل آخره حرفاً ساكناً .
 - د - أن يكون ما قبل آخره حرفاً زائداً .
 - هـ - أن يكون ما قبل آخره رابعاً فصاعداً .
 - و - أن يكون ما قبل آخره قبله حركة مجانسة (2).
- 4 - عدم النظير في نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها :
- من الكلمات التي نقلت حركة همزتها إلى ما قبلها (رِدءٌ) فقد تعددت
لغات العرب في هذه الكلمة على النحو الآتي :

جواز نقل حركة الهمزة إلى الدال وإن أدى إلى صيغة (فَعْل) - بكسر
الفاء وضم العين - وهذه الصيغة لم تثبت في الأسماء (عدم النظير) ، لأن
نقل حركة الموقوف عليه إلى ما قبله له شروط ، هي : أن يكون ما قبل
الآخر ساكناً غير متعذر ، ولا يكون في تحريكه ثقلاً ، وألا تكون الحركة
المنقولة فتحة ، وألا يؤدي النقل إلى عدم النظير .
استثنى العلماء من الشروط السابقة المهموز - وإن أدى لعدم النظير -
لاستئصال الهمزة إن سکن ما قبلها؛ لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في
غيرها (3) .

1 - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 279 .

2 - ينظر توضيح المقاصد والمسالك : 3 / 1139 .

3 - ينظر أوضح المسالك : 3 / 1480 ، 4 / 347 ، وشرح التصريح : 2 /

بعض أهل تميم يفرّون من النقل الموقع في عدم النظير إلى إتباع حركة العين بحركة الفاء ، وآخرون يتبعون ويبدلون فيقولون : (هذا رديّ) . أما الحجازيون فقد حذفوا الهمزة ووقفوا على حامل حركتها (هذا رديّ)⁽¹⁾ .

5 - عدم النظير في صيغة منتهى الجموع :

صيغ منتهى الجموع ما كانت على وزن (مَفَاعِلِ ، وَمَفَاعِيلِ) وملحقاتهما ؛ لذا منع من الصرف لفظ (سَرَاوِيلِ) وإن لم يكن على الوزن المذكور ؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم على وزن (فَعَاوِيلِ) ، لكنه يشبهه في كونه بعد واوه حرفان وقبلهما ساكن ، ويعبر عن هذا الجمع بقولهم : (لا نظير له في الآحاد)⁽²⁾ .

قال سيبويه : " وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الأجر، إلا أنّ سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبهه بقم الفعل، ولم يكن له نظير في الأسماء"⁽³⁾ .

رأى الجزولي أنّ عدم النظير في الآحاد سبب من أسباب العلمية⁽⁴⁾ .

6 - عدم النظير في عامل الرفع في الفعل المضارع المسبوق بالسين

وسوف :

رأى بعض العلماء أنّ رافع الفعل المضارع هو : السين وسوف . ردّ هذا الرأي المازني بقوله : إن ذلك يؤدّي إلى عدم النظير ، فليس في العربية عامل في الفعل تدخل عليه اللام ، واستشهد على دخول اللام بقوله

تعالى : ﴿ وَلسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾⁽⁵⁾ .

7 - عدم النظير في إعراب الأسماء الستة :

1 - ينظر شرح التصريح : 2 / 627 .

2 - ينظر أسرار العربية : 1 / 273 ، 274 .

3 - الكتاب : 3 / 229 .

4 - شرح الرضي على الكافية : 1 / 150 .

5 - الضحى : 5 .

وردت في إعراب الأسماء الستة آراء متعددة أهمها : ما ذهب إليه البصريون والكوفيون ، فالبصريون قالوا: إنها معربة من مكان واحد والألف والواو والياء حروف إعراب ، واستدلوا بأن الإعراب دخل الكلام للفصل وإزالة اللبس وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد ، وهذا له نظير في كلام العرب . أما الكوفيون فرأوا أنها معربة من مكانين (الحركات والحروف) واستدلوا بتغيير الحركات والحروف حالة الإعراب .

ردّ ابن الأنباري رأي الكوفيين بقوله : " لا نظير له ، فليس في كلام العرب معرب له إعرابان (1) .

8 - عدم النظير في إعراب اسم لا النافية للجنس :
ذهب الزجاج والسيرافي إلى أن اسم (لا النافية للجنس) فتحته فتحة إعراب ، وحذف التنوين تخفيفاً ، ولشبهه بالمركب .

ردّ هذا الرأي (ابن مالك) ؛ لأنه لا نظير له في كلام العرب ، فحذف التنوين من الأسماء المتمكنة يكون في (منع الصرف ، أو دخول الألف واللام ، أو الإضافة ، أو كونه علماً موصوفاً بابن مضافاً إلى علم ، أو لملاقة ساكن ، أو لوقف ، أو لبناء) واسم الجنس ليس مما ذكر (2) .

9 - عدم النظير في اجتماع عاملين على معمول واحد :
رأى الفراء أن العامل في (زَيْدٌ) من قولنا : (قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ) كلا الفعلين (قام ، وقعد) لاستواء كلِّ

منهما في طلب المرفوع . إلا أن (أبا حيان) ردّ هذا الرأي لعدم وجود نظائر له في كلام العرب ، فلا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير نحو : (لَيْسَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ) ؛ لأنّ العوامل كالمؤثرات (3) .

10 - عدم النظير في الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية :

-
- 1 - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 24 - 27 .
 - 2 - ينظر شرح التسهيل : 2 / 58 .
 - 3 - الأصول في النحو : 1 / 307 .

روى الفراء أن (لولا) هي الرافعة للاسم الذي بعدها ، وهذا لا نظير له في كلام العرب ، فليس هناك حرف يرفع ولا ينصب . وروى غيره من الكوفيين أنه مرفوع بفعل مضمر وهذا لا نظير له أيضاً لعدم وجود حرف في العربية يستلزم بعده إضمار فعل رافع⁽¹⁾ . الاسم الذي بعد (لولا) تعين أن يكون مبتدأ ؛ لأن أي اسم مرفوع يحتمل الابتداء وغيره ، لكن المبتدأ أصل المرفوعات .

11 - عدم النظير في أصالة الألف من كلمة (كلتا) :

ذكر سيبويه أن التاء من كلمة (كلتا) بدل من لام الكلمة ، كما أبدلت من (بنت ، وأخت) والألف

للتأنيث على وزن (فَعْلَى)⁽²⁾ .

وذهب الجرمي إلى أن لام الكلمة هي الألف مثل (كلا) ، والتاء للتأنيث . وهذا لا نظير له في كلام العرب ، فليس من الأسماء وزن (فَعْلَى) ، والتاء لا تكون حشواً في كلمة⁽³⁾ .

12 - عدم النظير في إعراب ضمير الفصل :

رأى البصريون أن ضمير الفصل لا محلّ له من الإعراب ؛ لأنه أتى للفصل بين النعت والخبر إذا كان

الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك: "زيد هو العاقل" . ورأى الكوفيون أن ضمير الفصل حكمه حكم ما قبله من حيث الإعراب ؛ لأنه توكيد لما قبله .

أبطل ابن الأنباري رأي الكوفيين بقوله: " المكتى لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يصار إليه"⁽¹⁾ .

1 - ينظر شرح التسهيل : 1 / 283 .

2 - ينظر الكتاب : 1 / 364 .

3 - ينظر شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 161 .

13 - عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا :

رأى البصريون أن العامل هو فعل مقدر ، أو اسم مشتق مقدر عند بعضهم (زَيْدٌ أَمَامَكَ) استقر ، أو مستقر . ورأى الكوفيون أن الظرف ينتصب على الخلاف (2) .

خالف أبو العباس (أحمد بن يحيى ثعلب) الكوفيين بقوله : " أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر " ردّ هذا الرأي ؛ لأنه لا نظير له في العربية ، فالفعل المحذوف غير المقدر في حكم المعدوم لفظاً وتقديراً لا يكون عاملاً (3) .

هذه نماذج لكلمات عُدّ فيها النظير على حسب آراء أصحابها - وإن تمّ الردّ عليها - وفي كتاب (ليس في كلام العرب) لابن خالويه المزيد من هذه الكلمات لمن أراد الاطلاع .

نتائج البحث :

المسائل التي ذكرت في هذا البحث تُبرز لنا (مدى مطابقة مصطلح عدم النظير لما ذكره العلماء) فالمسألة الأولى مثلاً عرضت آراء العلماء وتبين أن كلمة (إِبِل) على وزن (فِعْل) لها نظائر في الأسماء مثل (إِطْل ، وَاِبِد) وفي الصفات مثل : (بِلِز ، وَاِتِن) ، والرأي أن يطلق عليه مصطلح قليل . آراء العلماء الواردة في المسائل التي انفرد بها بعضهم ، والردود عليها تبين ضعف ما ذهب إليه هؤلاء لعدم الدليل ، ومخالفة النظير .

1 - الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 499 ، 500 .

2 - لمعرفة أدلة البصريين والكوفيين حول ما ذهبوا إليه ، ورد ابن الأنباري ينظر

الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (29) ص / 1 / 225 .

3 - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 227 .

أغلب هذه المسائل ميدان خلاف بين البصريين والكوفيين ، وبين علماء المدرسة نفسها مثل الأخفش حينما خالف المدرسة البصرية ، والفراء حينما خالف المدرسة الكوفية .
الحكم على بعض الكلمات بأنها لا نظير لها محل نظر ، لاشتراط ذلك بالإلمام بجميع جوانب اللغة واستقراءها حتى يتم الحكم بذلك ، الأولى الحكم على مثل هذه الكلمات بالندرة ، أو الشذوذ .

المصادر والمراجع :

- أسرار العربية ، لأبي البركات ، عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري كمال الدين ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، دار الجيل 1995 م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات ، عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري كمال الدين ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد بإشراف : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة - بيروت ، 1998 م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الخامسة ، 1979م
- التبيين عن مذاهب النحويين ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة: الأولى 1986م
- التعريفات ، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405 هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك ، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى 2008 م .
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب - بيروت .

مجلة كلية اللغات ، العدد الثاني عشر ، سبتمبر 2015

- شرح الأشموني ، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة: الأولى 1998م
- شرح التسهيل ، لأبي عبد الله ، محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجبالي ، جمال الدين ، تحقيق : عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى 1990م .
- شرح التصريح ، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى 2000 م .
- شرح الدرّة النّبيمة ، لأبي عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي .
- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأستراباذي ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس 1978 م .
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، الطبعة: الخامسة .
- شرح المفصل ، ليعيش بن علي بن يعيش ، ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الأولى، 2001 م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لمحمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت 1975 م .
- شرح القوائد العشر ، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا ، عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها إدارة الطباعة المنيرية 1352 هـ .
- الصاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة: الرابعة 1987 م .
- كتاب العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .
- كتاب سيبويه ، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل - بيروت .
- اللمحة في شرح الملحّة ، لمحمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى 2004م .
- ليس في كلام العرب ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة 1979 م .

- معجم البلدان ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ الرّوميّ البغداديّ شهاب الدين، دار صادر - بيروت .
- المعجم المفصل في شواهد العربية ، لإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، 1996م.
- المعجم المفصل في علم الصرف ، لراحي الأسمر ، دار الكتب العلميّة 1997 م .
- المعجم الوسيط ، لإبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار ، دار الدعوة ، تحقيق : مجمع اللغة العربية .
- المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، تحقيق : علي بو ملحم ، مكتبة الهلال - بيروت الطبعة الأولى 1993 .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، ، المعروف بالمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب . - بيروت .
- الممتع الكبير في التصريف ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَميّ الإشبيلي، المعروف بابن عصفور ، مكتبة لبنان ، الطبعة: الأولى 1996 م .
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلّي ، دار إحياء التراث القديم ، الطبعة: الأولى 1954م .